مؤتمر القمة العربي مخرجاً، بل استمراراً لذلك الوضع الغامض... [الذي] لا نعرف فيه هل نسلك، حقاً، طريق التعاون أم طريق المواجهة في ما بيننا ومع الآخر[؟] طريق التقدم أم طريق التراجع[؟] طريق السلم أم طريق الحرب[؟] طريق الاستقرار أم طريق الاضطرابات[؟]... [فـ] مَنْ من العرب يعتقد بأن الحكومات العربية ستعتمد على قدرات الأمة الذاتية في الوقت الذي نعمل في اطار التبعية؟ بل مَنْ من العرب يعتقد بأن الحكومات العربية ستعمل على ' اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق الشعب الفلسطيني ' [؟]» (حليم بركات، **الحياة**، ٢١/٦/١٩٩٠، ص ٩). ولم يطل الأمر. فبعد أيام من اختتام أعمال القمة واجه العمل العربي المشترك امتحان المواجهة مع الادارة الاميركية التي قررت تعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.

أسف واستنكار فقط

شكّلت العملية التي نفّذتها جبهة التحرير الفلسطينية، في ٣٠/٥/١٩٩٠، الذريعة التي اعتمدتها الادارة الاميركية لتعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. فالجبهة فصيل من فصائلها، وأمينها العام محمد عباس (ابو العباس) عضو في اللجنة التنفيذية. وقد طلبت الادارة الاميركية من م.ت.ف. ادانة العملية ومعاقبة المسؤول عنها، باعتبارها «عملاً ارهابياً». ولما لم ترض الاجوبة الفلسطينية عن الطلب الاميركي ادارةَ الرئيس بوش، أعلن هذا، في مؤتمر صحافي، انه «بناء على توصية من وزير الخارجية قرّرتُ تعليق الحوار بين الولايات المتحدة الاميركية ومنظمة التحرير الفلسطينية، انتظاراً لصدور ردّ مرضٍ من المنظمة على الخطوات التي تتخذها لحسم مشاكل متصلة بأعمال الارهاب في الآونة الاخيرة، خاصة الهجوم الارهابي على اسرائيل يوم ٣٠ أيار (مايو) الماضي، والذي شنّته جبهة التحرير الفلسطينية، احد فصائل منظمة التحرير الفلسطينية» (من نص البيان، **القدس العربي**، لندن، ٢٢/٦/١٩٩٠، ص ٥). وقد ردّت منظمة التحرير الفلسطينية على القرار الاميركي اياه في بيان اصدرته اللجنة التنفيذية، جاء فيه «ان القرار الاميركي ضد المنظمة يأتي في ظل تصاعد جرائم القمع الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني لضرب الانتفاضة، وتصاعد تهديدات الحكومة الاسرائيلية الجديدة بالحرب ضد البلدان العربية المجاورة؛ والقرار، بذلك، يشكّل دعماً وتشجيعاً لسياسة الحرب والعدوان التي تتبعها الحكومة الاسرائيلية؛ وهذا يتعارض مع توجّه المجتمع الدولي نحو اشاعة الوفاق والانفراج واطفاء بؤر التوتّر في العالم» (انظر نص البيان في «وثائق» هذا العدد، ص ١٤٩ ـ ١٥١).

اعتبرت اسرائيل القرار الاميركي بتعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية انتصاراً لسياستها، حيث صرّح الناطق باسم الحكومة الاسرائيلية، آفي بازنر، بأن القرار الاميركي «ايجابي ومهم... [وان] اسرائيل كانت تنتظره منذ فترة طويلة... [حيث] أكدنا، دائماً، ان لمنظمة التحرير [الفلسطينية] يداً في الارهاب؛ وأكد القرار الاميركي صحة موقفنا؛ وهذا القرار سيسمح بتفاهم أفضل بين الولايات المتحدة [الاميركية] واسرائيل حول وسائل دفع عملية السلام... [اذ] سيكون من الأسهل التحدث الى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن منظمة التحرير الفلسطينية لن تعتبر شريكاً في عملية السلام بعد الآن» (**القدس العربي**، ٢٢/٦/١٩٩٠).

وعلّق احد المراقبين العرب على القرار الاميركي اياه بـ «أن قرار اميركا بتعليق الحوار هو صفعة ليست موجّهة الى منظمة التحرير [الفلسطينية]، وانما الى كل الدول العربية التي ترفع راية الاعتدال، وكانت تمارس ضغوطاً على الفلسطينيين ومنظمتهم للتخلّي عن الكفاح المسلّح واعطاء المساعي الدبلوماسية ومبادرات السلام الاميركية الفرصة... [فـ] واشنطن أهانت العرب جميعاً، وتحدّت كرامتهم وسيادتهم بهذه الخطوة، وأثبتت انها لا تحسب حساباً لأي دولة عربية، [سواء] أصديقة كانت أو غير صديقة؛ فماذا سيكون ردّ العرب؟» (عبدالبادي عطوان، **المصدر نفسه**، ص ١١).

وأُصدرت بيانات استنكار عن معظم الدول العربية للقرار الاميركي. فقد صرّح مصدر سعودي مسؤول: «لقد فوجئنا بقرار وقف الحوار الاميركي ـ الفلسطيني في الوقت الذي كنّا نتوقع لنتائجه النجاح... [و] وقف الحوار الاميركي ـ الفلسطيني سوف يشجّع السلطات الاسرائيلية على التمادي